

الاستبعاد الاجتماعي، تعقد المفهوم، وتعدد الأبعاد
Social exclusion ... The Concept Complexity and Dimensions Multiplicity

عزوز عبد الناصر^{1*}، رحاب مختار^{2†}

¹ جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، abdenaceur.azouz@univ- msila.dz

² جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، mokhtar.rahab@univ- msila.dz

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ القبول: 2022/01/11

تاريخ الاستلام: 2019/09/22

الملخص:

يهدف البحث إلى تحليل الإطار المفاهيمي للاستبعاد الاجتماعي والكشف عن التحول الذي حدث في الدراسات من مفهوم الفقر إلى مفهوم الاستبعاد الاجتماعي، ومعرفة أبعاده وعملياته الدينامية والحيوية ومضامينه وأنواعه، والتعرف على الميزات الجديدة التي يقدمها المفهوم في فهم الكثير من الظواهر وتحليلها. وقد كشف البحث عن أن الاستبعاد جاء كرد فعل لفشل مقاربات الفقر، وقد توسع مفهومه في مراحل تالية ليشمل أشكالاً من الحرمان الجزئي والكلي من الفرص والموارد والخدمات والحقوق والمشاركة... أو وضع قيود لا تمكن من الوصول إليها؛ أو يتم تحويلها، أو تحتكر مصادرها، أو يتم حمايتها بواسطة حدود مكانية ورمزية، ويحدث ذلك بطريقة واعية أو غير واعية بفعل ممارسات ومعتقدات وطقوس أو إجراءات مؤسسية قائمة على المنع المنتظم والمنهجي لاستحقاقات الفرد والجماعة والمجتمع وحتى الدولة. كما تبين بأن الاستبعاد عملية معقدة معيارية تبدأ وتستمر بموجب عمليات أخرى مرتبطة بالرغبة والسيطرة والهيمنة والقوة والقدرة، وتفضي إلى أشكال من الحرمان في المجال السياسي والاجتماعي والثقافي والسياسي والمكاني. كلمات مفتاحية: الاستبعاد الاجتماعي، المفهوم، الأبعاد.

Abstract:

This study aims at analysing the conceptual framework of social exclusion unveiling the change in studies from focusing on poverty to social exclusion, discovering its dimensions, dynamic and biotic procedures, as well contents and types, in order to learn about the new

* المؤلف المرسل: عزوز عبد الناصر، الإيميل: abdenaceur.azouz@univ- msila.dz

characteristics this concept offer to the understanding and analysis of many phenomena. This study revealed that social exclusion resulted of the failure in poverty approaches, to widen its concept in coming stages involving forms of partial and total exclusion of opportunities, resources, services, rights, and participation... or even implying restrictions preventing being reached, or transferring them and even its sources monopoly. Hence, they may even be preserved by territorial and symbolic limits, that may happen either in a conscious or unconscious way due to some behaviours, beliefs, rituals, and even institutional procedures based on regular methodological prevention of society and group as well individual and even more the State worthiness. Moreover, it indicates that exclusion is a complex operation that starts and continues using other facts related to desire, control, dominance, power, and capacity, resulting in some forms of exclusion in all political, social, cultural, and territorial fields.

Key-words: social exclusion, concept, dimensions.

مقدمة:

يفضي الاجتماع الإنساني إلى أشكال وصور عدة من التفاعل والعلاقات، وسواء كان ذلك بين الأفراد أنفسهم أو بين الفرد والجماعة أو بين جماعة وجماعة أخرى، أو بين الجماعة والدولة أو بين الدولة والفرد؛ فإن لهذا الاجتماع والاتصال والتفاعل نواتج لها مقدمات تكون بطريقة غير واعية، وفي أحيانا أخرى تتحدد بطريقة مدركة وواعية. ولم يكن الإنسان بفطرته يسعى إلى تعظيم منفعه المعنوية والمادية التي قد يقيمها ويقدرها بناء على عنصر المقارنة مع الآخرين؛ فإن طبيعة الحياة لم تخلو يوما من ظواهر مثل التنافس والصراع والاستغلال والقهر والاستبعاد والإحباط وخيبة الأمل واللامساواة. ولعل من الظواهر التي أفرزتها حركية المجتمع والعولة وعزتها عوامل داخلية وخارجية الفقر والحرمان، وقد نالت هذه الظواهر قسطا وافرا من الاهتمام في بحوث علم الاجتماع والانثروبولوجيا وعلم النفس والاقتصاد والسياسة والتنمية...والذي يكتب فيها يجد نفسه متعاطفا مع أولئك الفقراء والمحرومين أفرادا وجماعاتا ودولا؛ لأنه يقترب من أشد جروح الإنسان إثارة وألما. فترسم في ذهنه صورة نمطية عن أولئك الذي يعيشون بعيدا عن المجتمع والحياة الاجتماعية. إن وجود هؤلاء على هامش المجتمع يطرح الكثير من التساؤلات والحيرة عن المسئول عن تلك الحالة من المعاناة والبؤس، هل الفرد نفسه؟ أم المجتمع؟ أم الدولة؟ إن الحديث عن المسؤولية (الفردية والاجتماعية والأخلاقية والقانونية...); يجعلنا نتحدث عن مفهوم آخر ربما يتسع لأكثر من مجرد مفهوم الفقر والحرمان وهو الاستبعاد الاجتماعي. وربما يكشف التعدد الظاهري لهذه الخصوم التي كانت أشد وطئا وقوة عن الإنسان عن وحدتهم وتحالفهم الخفي. لا ننكر أن المراجعة المتأنية للتاريخ تكشف عن تعرض جماعات

ومجتمعات وبلدانا لأشكال قسرية من القهر والظلم والإقصاء والحرمان والإذلال والإرباك والإفقار والإجحاف من خلال الممارسات الاستعمارية في العديد من البلدان بطريقة مخططة ومرسومة ومحددة؛ وبقيت آثارها لحد اليوم. وهذا وجها من الاستبعاد المقترن بالرغبة والقدرة والقوة والهدف. وفي السياق ذاته، قد يحرم الفرد والجماعة والمجتمع ويمنع أو يستغل أو يفقر أو يستبعد بموجب ممارسات وقوانين ومعايير معينة داخلية كانت أو خارجية، وهذا شكلا آخر من الاستبعاد قد يبدو ملطفا وناعما نوعا ما؛ ولكنه مرتبط بمتغيرات بنائية اجتماعية واقتصادية وسياسية. وقد ينظر الإنسان لذاته ويجد بأنه ليس مسئولاً عن فقره؛ وإلّا هناك جماعة ما مهيمنة قد استأثرت بمواقع معينة وجلبت لنفسها مكاسب وامتيازات وقيدت طرق الوصول إليها لفائدة جماعات أخرى. ومن ثم تكون قد صلت الأبواب أمام المجتمع لتحقيق طموحاته وأهدافه بالطرق المشروعة، وهنا يفتح المجال عن تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة. وقد يحدث ذلك من خلال مجموعة من القيم والمعايير والطقوس والمعتقدات المهيمنة التي ترسمها الجماعة المهيمنة. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى قد ينظر البعض أن فقدان القدرة وربما الإمكانات والمهارات هي التي تضع الفرد في وضع معين يشعر فيه بأنه محروم؛ ولكن يبدو الأمر طبيعياً للآخرين، وقد يضع الفرد لنفسه طموحات ويعظم من توقعاته في ظل مجتمع افتراضي خيالي ويبقى دون الإشباع الفعلي لتلك التوقعات، وقد ينظر الفرد لنفسه بأنه في وضع طبيعي؛ ويبدو غير طبيعي للملاحظ الخارجي. لقد كانت هذه جملة من الإشكالات وأخرى سيتم الحديث عنها في ثنايا البحث ذات أهمية بالغة في الانتقال من مفهوم الفقر والحرمان إلى مفهوم الاستبعاد الاجتماعي في الدوائر العلمية والسياسية والاقتصادية والبرامج التنموية؛ وكانت أحد المبررات العلمية الموضوعية لتناول الموضوع بالدراسة والتحليل للوقوف على الإطار التحليلي لمفهوم وأبعاد الاستبعاد الاجتماعية وكيف تعمل مع بعضها وفق عملية تبدأ من حيث تنتهي إلى نهايات متعددة ومعقدة.

1- إشكالية البحث:

إذا كان مفهوم الاستبعاد الاجتماعي جاء كاستجابة ورد فعل لعدم الرضا على تلك النماذج التفسيرية المبكرة والتي ركزت في اهتماماتها على عنصر الدخل كأبرز المضامين التي ينطوي عليها مفهوم الاستبعاد من الناحية السوسولوجية، فإن الاهتمامات الحديثة تدعي أنها أعطت المفهوم ميزات خاصة وجديدة ذات فائدة من الناحية التطبيقية لأولئك المستبعدين اجتماعياً، والذين استبعدتهم البيئة الاجتماعية وبشكل منتظم وفقاً لعدة أسس تتجاوز من حيث المضمون البعد الأحادي القائم على المعيار المادي والدخل.

إن أولى الخطوات التي يقتضي القيام بها لدراسة هذا الموضوع هي تحليل المضامين المفهومية للمصطلح والأبعاد التي يمكن أن يشملها، فمن هو المستبعد اجتماعياً؟ وما هي أبعاد الاستبعاد وعملياته وآثاره؟ وما الفرق بينه وبين مفهوم الفقر والحرمان؟ وهل تعمل هذه الأبعاد في صورة

مستقلة عن بعضها البعض أم أنها دينامية وحيوية من حيث عملياتها ومجال تأثيرها؟ وما هي المضامين الجديدة لهذا المفهوم؟

إذن بناء على ما سبق سيحاول هذا البحث الإجابة على تلك التساؤلات إضافة إلى تحليل أوجه الفهم المختلفة للاستبعاد الاجتماعي، وتحليل هذا المفهوم بوصفه عملية ثم الجوانب المختلفة في المفهوم مع تحديد أبعاده.

2- أهمية البحث:

تكمن أهمية تناول البحث في كونه يعالج موضوع الاستبعاد الاجتماعي، وعلى الرغم من ارتباط هذا الأخير في البداية بمفهوم الفقر والبرامج المكافحة له؛ إلا أن التناول اليوم له يكشف عن الكثير من الإشكاليات المستعصية والظواهر الأخرى التي تعتبر مقدمات للفقر أو مؤشرات له أو نتائج له، والتي تفتح المجال لتحليل أبعاد الموضوع وإيجاد تفسيرات له في المفهوم الواسع للفقر والتي ترتبط بالاستبعاد الاجتماعي. إن التحول من مفهوم الفقر إلى مفهوم الاستبعاد الاجتماعي وتحليل أبعاده ومقدماته ونتائجه سيوفر لنا الكثير من الوحدات التحليلية والتفسيرية التي تساعدنا اليوم على فهم الكثير من الظواهر والتحويلات التي يشهدها المجتمع؛ وفي هذا الموضوع بالذات وربما الكثير من الموضوعات الأخرى لم يعد الحديث عن طبيعية حدوث الظاهرة مفضي إلى نتائج ذات قيمة، حيث ترسم الكثير الأحداث وتجرى في إطار بنائي اجتماعي وثقافي وسياسي واقتصادي معين، ومن ثم؛ فلن الحديث عن المسؤولية الاجتماعية والقانونية والأخلاقية والاقتصادية في مثل هذا الموضوع تبدو ذات أهمية منقطعة النظير في فهم وإدراك الوضع المزري لأولئك المستبعدين اجتماعيا أفرادا وجماعات وبلدانا، وكيف ساهمت الكثير من العمليات المعقدة في ذلك.

3- أهداف البحث:

يهدف البحث وفي سياق الإشكالية المطروحة إلى تحليل مفهوم الاستبعاد الاجتماعي؛ وكيف تم التحول من دراسات الفقر إلى الاستبعاد الاجتماعي، ثم معرفة الميزات التي يقدمها هذا المفهوم وكيف تم تناوله في البلدان الغربية وما هي الأبعاد الجديدة لهذا المفهوم في البلدان النامية؛ ثم معرفة عملياته وأبعاده؛ ثم الكشف عن الوحدات التحليلية والتفسيرية التي يمكن أن تساعدنا في فهم الاستبعاد والكثير من الظواهر المرتبطة به.

4- بداية استعمال المفهوم

استخدم تعبير (*Exclusion Sociale*) في السياسة الفرنسية ولعقد سابق على برامج الفقر للاتحاد الأوروبي، ويستخدم للإشارة إلى مجموعة منتقاة جدا من أصناف الناس الذين استبعدوا من بند التأمين الاجتماعي في فرنسا. وطبقا "لهيلاري سيلفر" المعقبة على سياسات الاستبعاد للاتحاد الأوروبي؛ فإن محل السياسة الفرنسية بول لينوار (P. Lenoir) مؤ في سنة (1974) بين عشرة أصناف أو مجموعات التي جاءت تحت مظلة الذين "لم يشملهم التأمين"، وهي: المعوق جسديا وعقلياً، وأولئك

الذين كانوا راغبين في الانتحار، كبار السن (العجزة)، الأطفال المعتدى عليهم، مدمنو المخدرات، الجانحون، الأهل الوحيدون (وبشكل رئيسي الأمهات الوحيدات)، العوائل المتعددة المشكلات، المهمشون، الانطوائيون، وغير المتكيفون اجتماعيا. لقد أنتجت الحكومات الفرنسية المتعاقبة تلك السياسات التي عرضت تأمينا اجتماعيا فقط لأولئك الذين كانوا في العمل المدفوع الأجر، أو الذين كانوا متزوجين قانونيا من شخص ما يعمل عملا مدفوع الأجر. إن النتيجة الحتمية لسياسات استبعاد الناس على أساس قدرتهم على الشغل في العمل المأجور، أفصحت عن تشكيلة منتقاة وعدد متزايد من الناس الذين كانوا قد تركوا في أيدي مؤسسات خيرية تابعة للكنيسة أو خاصة ولأسباب مختلفة تماما (بيس، 2019، صفحة 125).

وفي سنوات تالية لطروحات "لينور" تم تطوير وتوسيع المفهوم ليشمل جميع الناس المحرومين جزئيا أو كليا من المشاركة في مجتمعهم وفي المجالات المختلفة للحياة الاجتماعية. وقد ربط الجدال الفرنسي حول مفهوم الاستبعاد المفهوم باللاتكامل الاجتماعي (social disintegration). وقد أصبح المفهوم أكثر اقترابا من مفهوم الفقر بعد عام (1990) حيث عرفت اللجنة الأوروبية الاستبعاد من خلال علاقته بمستوى معين من العيش بالإضافة إلى عوامل أخرى (محمد، 2019، صفحة 234)

لقد مثل الاتحاد الأوروبي بالنسبة لدول الأعضاء علاقة اقتصادية بالدرجة الأولى، وأثبت أنه من الصعب وإلى أبعد الحدود إدراج مبادرات السياسة الاجتماعية ضمن تفويض أوسع لسياسة الاتحاد الأوروبي؛ وهكذا حيثما كانت مبادرات مكافحة الفقر مقرونة بمبادرات التوظيف؛ كان هناك قبول أعظم لها من جانب دول الأعضاء. وعلى مدى السنوات العشرين لبرامج الفقر (مبادرات السياسة التي كانت الناقل الرئيسي لخطاب الاستبعاد الاجتماعي إلى الدول الأعضاء)؛ حدث تحول خطابي مهم (حيث يشير هذا التحول إلى طرق الحديث عن الفقر والاستبعاد والكتابة عنهما). وقد استلزم التحول الخطابي في سياسة الاتحاد الأوروبي الاجتماعية من التركيز على الفقر إلى التركيز على الاستبعاد الاجتماعي. وقد جذب القدر الكبير من التعقيب باللغة الانجليزية خصوصا منذ أواسط التسعينيات. وفحوى هذا التعقيب هو أن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي أصبح منتشرًا بشكل مقبول في خطاب سياسة الاتحاد الأوروبي ولم يستحوذ فقط على الفضاء الاستطراذي القوي للفقر؛ بل شجع استخدامه أيضا وبصورة متزايدة على الدمج بفكرة الاستبعاد من التوظيف (بيس، 2019، صفحة 126).

5- مفهوم الاستبعاد الاجتماعي:

نشأ مفهوم الاستبعاد الاجتماعي كاستجابة أو كرد فعل لعدم الرضا عن مقاربات الفقر التي ركزت على الدخل وحده، وقد ظل هذا المفهوم موضع جدل، ولا يوجد اتفاق حول تعريفه. والتعريف الأكثر شيوعا هو: أن الاستبعاد ينطبق على الجماعات التي تستبعد أفراد بسبب عضويتهم أو انتماءهم إلى جماعات ما تعاني التمييز وفقا للعنصر، العرق، الجندر، أو الخصائص العمرية أو الجغرافية.

وهناك وجهات نظر متباينة التي تركز على جوانب مختلفة، فهناك جماعات تعاني خطر الاستبعاد الاجتماعي... فمن ماذا استبعد الناس؟ من العمالة؟ من التعليم؟ من المواطنة؟ من الاحترام؟ (khan & Mcaslan, 2015).

ويعرف الاستبعاد الاجتماعي في المملكة المتحدة بأنه: "العملية التي تحرم من خلالها جماعة ما بشكل منتظم؛ والتي تم تمييزها على أساس: العرق، الرس، الدين، التوجه الجنسي والطائفي، السلالة، الجندر، العمر، العجز، حالة المهاجرين، حالة فيروس نقص المناعة البشرية أو على أساس مكان عيشهم. ويحدث التمييز في النظام الشرعي "القانوني" كما يحدث في التعليم والخدمات الصحية وفي المؤسسات الاجتماعية كالأُسرة مثلاً (khan و Mcaslan, 2015). ويشير الدكتور "لين تودمان" Lynn Todman أن الاستبعاد الاجتماعي هو العمليات التي من خلالها يمنع أفراد وجماعات كاملة من الناس - منهجياً - من الحقوق والفرص والموارد والخدمات والتي عادة ما تتوفر لأعضاء جماعات مختلفة والتي تعتبر من الأساسيات للاندماج الاجتماعي مثل: (السكن، والعمل، والرعاية الصحية، المشاركة المدنية، المشاركة الديمقراطية...) . وهكذا يضع الاستبعاد الاجتماعي الفرد في وضع إجحاف مقارنة بغيره من الأفراد؛ فيؤدي إلى المساس بحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويضعف من قدرته في الحصول على السلع والخدمات، ويعيق من مشاركته كعنصر فاعل في المجتمع (المتحدة، 2009).

ويمكن تعريف الاستبعاد الاجتماعي بحالة تفكك تصيب الروابط الاجتماعية، ويستدعي مزيداً من التركيز على التضامن وعلى الطبيعة العضوية للمجتمع . والاستبعاد الاجتماعي في تعريف أوسع هو عملية استبعاد جزئي أو كامل لأفراد أو مجموعات عن المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه . ويوجد اتفاق بأن الاستبعاد الاجتماعي متعدد الأبعاد، إنه يشمل الجانب الاجتماعي والسياسي، والبعدين الثقافي والاقتصادي ويحدث في مستويات اجتماعية مختلفة. إنه أيضاً حيوي من حيث تأثيره على الناس بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة مع مرور الوقت. إنه علائقي ويعد نتاجاً للتفاعلات الاجتماعية التي تتسم بعلاقات القوة غير المتكافئة. كما يمكن للاستبعاد الاجتماعي أن ينتج "تمزقات اجتماعية" في العلاقات بين الناس والمجتمع. وتكون النتيجة نقص في المشاركة الاجتماعية، وفي الحماية الاجتماعية وفي الاندماج الاجتماعي والقوة، ومهما يكن؛ إنه من النادر إتمام ذلك النقص، فهناك بعض التعسف عندما يتم رسم الخطوط العريضة للاستبعاد الاجتماعي في الأصل.

إن الميزة المنفردة وذات الفائدة في مفهوم الاستبعاد الاجتماعي هو أنه يركز على العمليات والعلاقات، ويكمل ويتمم مفهوم عدم المساواة التي تركز بشكل أكثر على الفوارق بين الفئات المختلفة من الناس. على سبيل المثال يتم تصور "عدم المساواة الاجتماعية" على أنها قيوداً على الفرص: في الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية مثلاً والتي تقوم على الطبقة والمكانة كالعمر والجنس والعرق. ومع ذلك؛ يمكن لهذا التركيز على القيود البنائية أن يتجاهل الجهات الفاعلة التي تبني هذه البنى وتحولها باستمرار. ولهذا يرى العديد من المؤلفين بأن الاستبعاد الاجتماعي كمنظور مفيد لأنه يقدم

نموذج "الفاعل الموجه" الأمر الذي يشير إلى من يفعل ماذا؟ ومن يتعلق بهم؟ إنه يسمح لنا أيضا بتحديد ومواجهة قضايا مثل السلطة(القوة). لقد أصبح الاستبعاد الاجتماعي شائعا لدى علماء الاجتماع غير الاقتصاديين، ويعود ذلك إلى تركيزهم على المؤسسات المجتمعية: الفاعلون، العلاقات والعمليات التي قامت بقياس التفاوت في الدخل أو عدم الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والتي يمكن أن تكون مؤشرا ومخرجا أو نتيجة في الوقت ذاته (khan و Mcaslan، 2015).

6- الاستبعاد والحرمان (النسبي):

ينظر بعض العلماء إلى الاستبعاد الاجتماعي باعتباره حرمان نسبي مزمن. وقد حظي بالكثير من الاهتمام من قبل العلماء الاجتماعيين وناقشوا خصائصه وأبعاده وتطوراته ومقاييسه، وتم التركيز على علاقته بالفقر واللامساواة، وتم تجاهل ربط الاستبعاد بقضايا الصراع الاجتماعي والتغيرات الاجتماعية، وقد استنكر اندرو فيشر (Andrew Fischer) هذا التجاهل قائلا: "إن مفهوم الاستبعاد يوفر مساهمة هامة وقيمة في فهم التمييز والحرمان والتمييز والصراع، وكل ذلك يمكن أن يحدث في غياب الفقر" (محمد، 2019، صفحة 230)

إذن يرتبط الاستبعاد الاجتماعي بالاعترا ب أو حرمان جماعة ما داخل المجتمع. وغالبا ما يرتبط بالطبقة الاجتماعية للشخص، والحالة التعليمية، والعلاقات في مرحلة الطفولة ومستويات المعيشة أو المظهر، هذه الأشكال الاستبعادية للتمييز قد تنطبق أيضا على الأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات والأشخاص المثليين، ومتعاطي المخدرات، والقادمين من مؤسسات الرعاية، والمسنين والشباب، ومن ثم؛ فأي شخص يبدو أنه يستبعد بأي شكل من الأشكال المتصورة عن الناس، قد يصبح عرضة لأشكال فضة أو ناعمة من الاستبعاد الاجتماعي ولكن ما هو الحرمان؟

وضح روبرت دوس وجون هيوز (Dowse and Hughes) في كتابهما علم الاجتماع السياسي (محمد، 2019، صفحة 230) فكرة الحرمان النسبي على النحو التالي: إن الناس يضيفون قيمة على كثير من الأشياء في الحياة الاجتماعية مثل الثروة، والمكانة، والقوة، والأمن، والمساواة، والحرية...وعندما لا يتمكنوا من تحقيق تلك القيم أو قيمة واحدة يتطلعون إليها؛ فإن حالة من عدم الرضا والغضب والعداء تنشأ، وهذا الموقف يعرف بالحرمان النسبي، ويشير إلى : حالة من التوتر الذي ينشأ من التضارب بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن فعليا فيما يتعلق بإشباع القيم الجمعية. المسألة الحاسمة في تصور الحرمان كما يرى دوس وهيوز تتمثل في الأفكار التي تؤكد أن الناس يمتلكون فجوة بين ما ينبغي أن يحصلوا عليه وما يحصلون عليه فعليا أو يستطيعون تحقيقه. فالملاحظ الخارجي قد يعتقد أن هنا ك أشكالاً متفاقمة من الحرمان بينما يعتقد المحرومين أن هذا هو النظام الطبيعي للأشياء (محمد، 2019، صفحة 231). ويعد هذا إشكالا معياريا مختلف في حكما.

إن الاستبعاد الاجتماعي هو مفهوم اجتماعي، وقد يعتمد على فكرة ما الذي يعد طبيعيا؟ في الكثير من البلدان النامية حيث معظم الناس لا يتمتعون بمستوى مقبول من العيش، فإن تحديد ما

هو "طبيعي" ليس مهمة سهلة خاصة في ظل عدم وجود دولة الرفاهية الاجتماعية وسوق العمل الرسمي. في الواقع؛ بما أن الاستبعاد الاجتماعي يمكن بناؤه على التسلسل الهرمي؛ فإن استبعاد الناس على أساس عرقهم أو طبقهم أو جندهم قد ينظر إليه من طرف المجتمع الذي استبعدهم على أساس أنه أمر طبيعي. وعلى هذا النحو؛ فإن مفهوم الإقصاء الاجتماعي هو موضع خلاف، حيث أنه من الصعب، في الكثير من الأحيان، تحديد من هو المستبعد اجتماعيا، حيث أنها مسألة تتعلق بالمعايير المتبناة والأحكام المستعملة (khan و Mcaslan، 2015). وبخصوص الحرمان قدم "تد روبرت جر" أطروحته حول الحرمان النسبي وصاغ ثلاثة نماذج:

- الحرمان الطموحاتي (Aspirational deprivation): ويتشكل عندما تزداد طموحات الناس بينما تبقى مقدرتهم على الإشباع الفعلي ثابتة، وهذا النوع مرتبط بالثورات المبنية على التوقعات المتصاعدة الموجودة في العالم النامي (مساهمة العولمة في رفع سقف الطموح).
- الحرمان المتناقص (Decremental deprivation): ويشير إلى المواقف التي تتناقص فيها قدرات الإشباع وتحقيق القيمة بينما تبقى الطموحات مرتفعة وثابتة (الخسارة في الإشباع)
- الحرمان التقدمي (Progressive deprivation): وفيه يخبر الأفراد المكاسب وتحقيقات طويلة الأمد أو قصيرة الأمد، ويجدون أن هذه المكاسب لن تستمر، ولكن على أساس الخبرة السابقة يفترضون بأن هذه المكاسب يجب أن تستمر (محمد، 2019، صفحة 231).

7- ممن استبعد الناس؟

في المناقشات الأوروبية في ثمانينيات القرن العشرين حول الاستبعاد الاجتماعي كان هناك تركيزا كبيرا على الاستبعاد المكاني، كما كان هناك أيضا تركيزا سياسيا على أولئك الذين يعيشون في "المناطق المحرومة" أين توجد هناك رداءة في المسكن والخدمات الاجتماعية غير الكافية والصوت السياسي الضعيف، وعدم وجود عمل لائق. فكل هذه الظروف تتضافر وتخلق ما يسمى بتجربة التهميش. ومهما يكن؛ يوجد تباين في فهم الاستبعاد الاجتماعي والاندماج. لقد وضحت "هيلاري سيلفر" (Hilary Silver) في مقال لها حول "الاستبعاد الاجتماعي والتضامن الاجتماعي ثلاثة نماذج عام (1994) كيف أن تحليلاتنا تنبع من خلفيتنا وتقاليدنا السياسية.

كيف لنا أن نفهم المشكلات الاجتماعية الجديدة التي نشأت كنتيجة لإعادة الهيكلة الاقتصادية للديمقراطيات الرأسمالية المتقدمة منذ منتصف السبعينيات (1970) لقد حدد المقال ثلاثة نماذج متعارضة يتم فيها إدراج المعاني المختلفة للاستبعاد الاجتماعي وهي: التضامن، والتخصص، والاحتكار. وهي مستمدة من الإيديولوجيات السياسية للجمهورياتية، والليبرالية، والديموقراطية الاجتماعية. في حين قد تساعد فكرة الاستبعاد الاجتماعي في تركيز الانتباه على فئات اجتماعية معينة، ويمكنها أيضا أن تصرف النظر عن الزيادات العامة في اللامساواة وتقويض المناهج العامة في الحماية الاجتماعية (khan و Mcaslan، 2015). وملخص النماذج المفسرة للاستبعاد حسب سيلفر (Silver) هو:

- نموذج التضامن (Solidarity): لدى الجمهوريين الفرنسيين الذين استندوا إلى كتابات روسو ودوركايم، أكد هذا النموذج على العلاقات الاجتماعية التضامنية بين الفرد والدولة والتي يجب أن تصان بموجب القيم الجمعية الأخلاقية والثقافية، ويشير الاستبعاد هنا إلى تمزيق هذه الرابطة، ويكمن الحل في تبادل المسؤولية الأخلاقية.

- نموذج التخصص (Specialization): وهو شائع في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعود أصوله إلى الليبرالية الانجلو-أمريكية، وبشكل خاص طور من قبل جان لوك، وركيزة النموذج التبادل التعاقدى للحقوق والواجبات بين أعضاء المجتمع، ويشير الاستبعاد هنا إلى وجود مقاييس تمييزية تمنع الأفراد من المشاركة بحرية في ذلك التبادل (بموجب افتقارهم إلى المقدرة المطلوبة).

- نموذج الاحتكار (Monopoly): لدى اليسار الأوروبي الذي يشتق إلهاماته من "ماركس" و"فيل"، ويرتكز هذا المنظور على فكرة أن القوة تخلق النظام، وهناك علاقات قوة هيراركية تحدد مسارات الأحداث داخل المجتمع، ومن هنا فأصحاب القوة يركزون الفرص الاقتصادية والاجتماعية لأنفسهم ويخلقون آليات معينة تقيد وصول الآخرين إليها، وهنا يأخذ الاستبعاد شكل الاستغلال والسيطرة على المصادر التي تحتكر من قبل بعض الجماعات التي تستبعد الآخرين (محمد، 2019، صفحة 236).

إن التمييز بين العلاقة المؤسسة والأهمية الوسيطة هو واحد من الفوارق التي قد تكون مثمرة لفهم وتحليل طبيعة ونطاق الاستبعاد الاجتماعي، الفرق الممكن المفيد الآخر؛ هو التمييز بين الاستبعاد الفعال (الإيجابي) والسلبي. فعلى سبيل المثال: عندما لا يحظى المهاجرين واللاجئين بمكانة سياسة مرموقة، فإنه ينظر إلى هذا الاستبعاد على أنه استبعاد فعال (إيجابي). وهذا ينطبق على الكثير من المحرومين من الأقليات التي تعاني في أوروبا وآسيا، وعندما يأتي الحرمان من خلال العمليات الاجتماعية ولا توجد محاولة متعمدة للاستبعاد؛ فالاستبعاد هنا يمكن أن ينظر إليه كنوع سلبي، وهناك مثال جيد عن حالة الفقر التي يولدها الاقتصاد الراكد ويترتب عليها استفحال الفقر. فكلاهما الاستبعاد الفعال والسلبي قد يكونا ذا أهمية، ولكن لا توجد أهمية في نفس المنحى. قد يكون الاستبعاد ذا صلة بالتحليل السببي فضلا عن الاستجابة السياسية، والاستبعاد العلائقي قد يكون في بعض الحالات مقدم من طرف سياسة متعمدة لاستبعاد بعض الناس من بعض الفرص، فعلا سبيل المثال: فإن قرار الكونغرس الأمريكي منذ بضع سنوات مضت لاستبعاد المقيمين الدائمين من غير الأمريكيين والذين كانوا مواطنون من أنواع معينة من استحقاقات الاتحادية، هذا بوضوح يعد استبعادا نشطا (فعالا)؛ لأنه جاء عن طريق سياسات تهدف بوضوح إلى تلك النتيجة. وفي المقابل؛ فإن ظروف الاقتصاد الكلي التي قد تؤدي إلى مستوى مهم من البطالة قد لا تكون وضعت لجلب تلك النتيجة. أيضا عندما تعاني جماعات معينة مثل الشباب والأقل مهارة خاصة من الاستبعاد من عمليات التوظيف؛ فمن الممكن أن تسبب الظروف الاقتصادية تلك النتيجة (وحتى السياسات الاقتصادية

تعجل من تلك الظروف). وقد لا تكون بأي معنى تهدف إلى استبعاد هذه الجماعات الضعيفة من فرص العمل (sen, 2000) .

8- الاستبعاد الاجتماعي كعملية:

النظر إلى الاستبعاد كعملية يقتضي النظر إليه وفق سلسلة سببية معينة تبدأ بالاستبعاد وتستمر بموجب عمليات أخرى، تجسد نتائج متداعية، وحسب لادرشي (Laderchi) وزملائه يركز الاستبعاد أكثر من غيره على كيفية نشأة الحرمان واستمراره، ويلاحظ جور وفيجيريدو (Goreand figueiredo) أن المفهوم يركز على العمليات التي تقود إلى الحرمان، هذا يقتضي عدم اللجوء إلى وصف ثابت للنتائج المترتبة عليه، وعدم ربط المفهوم بحالة محددة، ولكن في المقابل ينبغي عدم إغفال علائية المفهوم ضمن البنى المرتبة هرميا. أن علائية الاستبعاد ضمن الهيراركية الاجتماعية يقتضي إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار منطق القوة الذي تبني عملية الاستبعاد، وتجدر الإشارة أن فكرة الاستبعاد ترتبط بالقوة، بل ويمثل الاستبعاد مؤشرا هاما في ممارسة القوة.

إن التمييز بين القدرة والرغبة في سياق تحليل الاستبعاد الاجتماعي يكشف عن المكون اللاأخلاقي في عملية الاستبعاد. فالاستبعاد في جوهره نابع من قصيدة الفاعل صاحب القوة ورغبته في انتهاك حق الآخرين أي حرمانه منه، ومن ثم يمكن وصف الاستبعاد بأنه فعل لا أخلاقي...ولذلك لا بد من اقتران الرغبة بالمقدرة حتى يتشكل الاستبعاد الاجتماعي (محمد، 2019، صفحة 235)

والاستبعاد الاجتماعي عملية تنطوي على الحرمان المنتظم للاستحقاقات على الموارد والخدمات، والحرمان في الحق في المشاركة وفق شروط متساوية في العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وعملية الاستبعاد يمكن أن تحدث في مستويات مختلفة داخل وبين الأسر والقرى والمدن والدول بشكل عام، هذا هو نموذج "الفاعل الموجه" كما تمت إليه الإشارة سابقا؛ لأنه يشير إلى من يفعل ماذا؟ وفي العلاقة مع من.

تحدد "نيلا كايير" ثلاثة نماذج من الاتجاهات والممارسات الاجتماعية التي تنتج الاستبعاد يمكن أن يكون هذا واعيا أو غير وإع أو مقصودا أو غير مقصود، صريحا أو غير رسمي:

- تعبئة التحيز المؤسسي: وتشير إلى مجموعة مهيمنة من القيم والمعتقدات والطقوس وإجراءات مؤسسية التي تعمل منهجيا وباستمرار لمصلحة جماعات وأشخاص على حساب آخرين، هذه العملية تجري بدون قرارات واعية من طرف أولئك الذين يمثلون الوضع القائم.

- الإغلاق الاجتماعي: هذه هي الطريقة التي تسعى من خلالها الجماعات الاجتماعية إلى أقصى قدر من المكافئات من خلال تقييد الوصول إلى الموارد والفرص لدائرة محدودة من المستحقين. وهذا يتطلب الاحتكار لفرص معينة على أساس صفات جماعة ما مثل: الرس واللغة والأصل الاجتماعي والدين. كما يمكن للدولة أن تسبب الاستبعاد الاجتماعي عندما تعمد التمييز في قوانينها أو سياساتها أو برامجها، وهناك بعض الأنظمة الاجتماعية التي تحدد موقع الناس في المجتمع على أساس الوراثة.

- الممارسات الجامدة: التي تشير إلى الفجوات بين القواعد وتنفيذها. تقوم المؤسسات بشكل غير رسمي بإدامة الإقصاء عندما يعكس العاملون في القطاع العام تحيزات مجتمعهم من خلال وضعهم؛ بهذه الطريقة يتم إضفاء الطابع المؤسسي على نوع من التمييز (khan و Mcaslan، 2015).

9- تعدد الأبعاد:

صاغت التقارير النهائية لبرامج الفقر للاتحاد الأوروبي بمنهجية الاستبعاد الاجتماعي... وذكرت بأنه متعدد الأبعاد وأنه تضمن نقص الموارد وإنكار الحقوق الاجتماعية، وأنه عملية دينامية، وأنتجت عمليات الاستبعاد الحرمان المتعدد، كسر الروابط العائلية والعلاقات الاجتماعية وفقدان الهوية والهدف. ويشمل الاستبعاد الحرمان المادي والحرمان من المشاركة في الحياة بأكملها، فقد عرف الاستبعاد الاجتماعي في أيرلندا الشمالية بأنه: مجموعة من العمليات المضمنة في داخل سوق العمالة ونظام الرفاهية، التي دفع من خلالها الأفراد والأسر والمجتمعات، وحتى فئات اجتماعي بأكملها نحو هامش المجتمع أو أبقيت فيه. وهو لا يشمل فقط الحرمان المادي لكن أيضا بشكل أوسع الحرمان من فرصة المشاركة بالكامل في الحياة الاجتماعية والمدنية.

وحول تعقد المفهوم: يشير المكتب الاسكتلندي إلى أن الاستبعاد معقد، أسبابه مترابطة، وتأثيراته تصبح هي نفسها أسبابا لاستبعاد آخر، فعلى سبيل المثال، الفقر هو على حد سواء سبب رئيسي للاستبعاد الاجتماعي ونتيجة رئيسية له (بيس، 2019، صفحة 132)

وهكذا يبدو الاستبعاد الاجتماعي متعدد الأبعاد قد يشمل عدم الحصول على العمل، وعدم وجود صوت سياسي، أو العلاقات الاجتماعية الفقيرة (الضعيفة) وبالتالي؛ إنه ليس بكاف دراسة هذه القضايا بشكل أحادي (فردى)؛ بل من الواجب اكتشاف الروابط الموجودة بينهما. ما هي المزايا المفاهيمية لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي ومدى ملائمته للبلدان النامية؟ يبحث البعض في فائدة الاستبعاد الاجتماعي كإطار لفهم الحرمان، ويجادل بأن قيمة المفهوم تكمن في تركيز الانتباه على عنصرين أساسيين من الحرمان: إنه متعدد الأبعاد والعمليات وما يكمن وراء ذلك من علاقات اجتماعية.

يتداخل مفهوم الاستبعاد الاجتماعي مع مفهوم الفقر، ولكن يتجاوزه من خلال تبني الجوانب المرتبطة بالفقر. ولكن المفهوم له مصداقية عالمية رغم أنه لم يحظ باهتمام كبير في الدول النامية. ينبغي على الإطار التحليلي لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي أن يحدد العلاقات المتبادلة بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للاستبعاد. فالاستبعاد الاجتماعي يتضمن الحرمان وعدم المشاركة النابعة من عدة عوامل تتجاوز الدخل المنخفض.

هناك ثلاث نماذج رئيسية لتحليل وفهم الاستبعاد الاجتماعي. تؤكد على التوالي على أدوار: الأفراد؛ المؤسسات والنظم؛ التمييز وانعدام الحقوق القسرية. ومع ذلك، بالنظر إلى مدى تعقيد التأثيرات على الأفراد، فلن المنظور الواسع مفيد للغاية.

ينبغي التمييز بشكل واضح بين الاستبعاد الاجتماعي والفقر. ويقترح البعض إعادة تصور لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي ليس كحالة ثابتة، ولكن بوصفه "عمليات هيكلية أو مؤسسية أو عملية للتنافر أو "العرقلة". يشمل هذا التعريف العمليات التي تحدث عموديا خلال التسلسلات الهرمية الاجتماعية، وليس فقط في طبقاتها الدنيا. ويمكن الاستبعاد الاجتماعي من تقديم معلومات تحليلية عن التقسيم الطبقي والفصل والتبعية، لاسيما في سياقات زيادة عدم المساواة. يمكن تطبيق إعادة التعريف على الحالات التالية:

(1)- عندما تؤدي الاستبعادات إلى مسارات منفصلة أو فقر دون أي نتائج للفقر على المدى القصير؛

(2)- عندما يعيق التنقل الصاعد للفقراء من جراء الاستثناءات التي تحدث بين غير الفقراء؛

(3)- لحالات الصراع الناجمة عن عدم المساواة (khan و Mcaslan، 2015)

يشير بهالا ولاير (Bhalla and Lapeyre) أن الاستبعاد الاجتماعي يرتبط بالتغيرات البنائية الاجتماعية والاقتصادية أكثر مما يرتبط بخصائص الأفراد ومسلكتهم، فالاستبعاد يولد حالة من الحرمان تظهر نتائجها الأولية بصورة استقطاب اجتماعي فيما يتعلق بفجوات الدخل بين الطبقات العليا والدنيا، وكذلك التشطي الاجتماعي ونقص الحماية بالإضافة إلى أنه يخلق أزمة في التضامن الاجتماعي.

وقد بدت تحولات إيديولوجيا المفهوم واضحة تماما في بريطانيا، بعد أن تم ربطه تقليديا بالفقر ضمن طروحات محافظة، فالتعريف البريطاني الحديث للاستبعاد يشير إلى أنه يعتبر الفرد مستبعد اجتماعيا عندما يرغب في المشاركة في النشاطات المقبولة بوجه عام في المجتمع ولكنه لا يتمكن من المشاركة. إذن الاستبعاد يتم خارج الإرادة بمعنى آخر استئصال الإرادة الناتج عن اصطدام الفرد بواقع مغلق يقصيه حقه في المشاركة النسقية العادلة.

لذلك أضحي لمفهوم الاستبعاد ثلاثة استخدامات في السياسة البريطانية:

- خطاب إعادة توزيع: وهو يركز على إيديولوجيا تنظر إلى الاستبعاد باعتباره المسئول الرئيس عن الاستغلال واللاعالة والاستقطاب الطبقي؛

- وخطاب أخلاقي: مرتبط بوضع الطبقة الدنيا، وهو يركز على إيديولوجيا توضح بأن الطبقة الدنيا ليست مسئولة عن وضعها وفقرها؛ بل هي مفقرة بموجب الاستبعاد؛

- وخطاب اجتماعي تكاملي: وهو خطاب يرى أن الاستبعاد الاجتماعي يولد اللاتكامل والانقسام المجتمعي، ويهدد استقرار المجتمع.

إن هذه الطروحات توضح بأن الاستبعاد الرأسي يجسد عملية صراعية بين إرادة أصحاب القوة وإرادة الخاضعين؛ أي أن هذه العملية تركز التفاضل في القوة المؤسس على تحقيق أصحاب القوة المكاسب والامتيازات على حساب الخاضعين. ومن هذا المنطلق يوضح مارتن فيشر (Martin fisher)

بأن الاستبعاد الاجتماعي يشير إلى عمليات بنائية ومؤسسية تركز التعطيل والخيبة والمنع (محمد، 2019، صفحة 235)

وهناك أنواعا من الاستبعاد: السياسي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . يمكن أن يشمل الاستبعاد السياسي إنكار حقوق المواطنة مثل المشاركة السياسية والحق في التنظيم، وكذلك الأمن الشخصي وسيادة القانون وحرية التعبير وتكافؤ الفرص. ويجادل بهالا ولاير (1997: 420) بأن الاستبعاد السياسي ينطوي أيضا على فكرة مفادها أن الدولة التي تمنح الحقوق الأساسية والحريات المدنية، ليست وكالة محايدة؛ بل هي وسيلة للفئات المهيمنة في المجتمع؛ وبالتالي قد تميز بين الفئات الاجتماعية. ويشمل الاستبعاد الاقتصادي عدم الوصول إلى أسواق العمل والائتمان وغير ذلك من أشكال "الأصول الرأسمالية". وقد يتخذ الاستبعاد الاجتماعي شكل التمييز على أساس عدد من الأبعاد بما في ذلك نوع الجنس والعرق والسن؛ مما يقلل من فرص حصول هذه الجماعات على الخدمات الاجتماعية ويحد من مشاركتها في سوق العمل. ويشير الاستبعاد الثقافي إلى مدى قبول واحترام القيم المتنوعة والأعراف وأساليب العيش (وسيتم التعرض لهذه الأشكال لاحقا).

هذه العلاقات مترابطة ومتداخلة ، ونظرا لتعقيد التأثيرات على الأفراد، من المستحيل تحديد سبب واحد محدد في سياق الاستبعاد الاجتماعي. يمكن استبعاد الأشخاص بسبب الإجراءات المتعمدة من جانب الآخرين (مثل التمييز من جانب أصحاب العمل)؛ نتيجة لعمليات في المجتمع لا تنطوي على عمل متعمد؛ أو حتى عن طريق الاختيار. ومع ذلك، وبشكل أعم، يمكن أن تعزى أسباب الاستبعاد الاجتماعي التي تؤدي إلى الفقر والمعاناة وأحيانا الموت إلى عمليات علاقات القوة غير المتكافئة (khan و Mcaslan، 2015).

وجد روبين خمسة عشر نوعا من أنواع الاستبعاد التي ذكرت في نصوص السياسة الاجتماعية الأوروبية وهذه تتضمن: التهميش الاجتماعي؛ الفقر الجديد؛ الاستبعاد القانوني الديمقراطي/ السياسي؛ العوائق غير المادية؛ الاستبعاد من طريقة الحياة الأدنى المقبولة؛ الاستبعاد الثقافي (بما فيه العرق والنوع)؛ استبعاد من العائلة والمجتمع المحلي؛ استبعاد من دولة الرفاه؛ فقر طويل الأمد؛ استبعاد من الحياة السياسية والاقتصادية السائدة؛ فقر، حالة حرمان؛ انفصال عن علاقات العمل؛ استبعاد اقتصادي؛ استبعاد من سوق العمل.

إن أنواع الاستبعاد هذه لا تغطي فقط تشكيلة واسعة من مختلف أنواع الظروف الاستيعابية، لكنها تحدد أيضا التعبيرات الملطفة المعاصرة للفقر؛ وفي التحدث عن أنواع الاستبعاد لاحظ التآرجح بين الاستبعاد والفقر بشكل ظاهر.

بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاستبعاد والتي اقترحتها أيضا "بيرسي سميث"؛ تضيف هذه الأخيرة أبعادا تتعلق بالجيرة والفرد والمكان والمجموعة، ويغيب عن قائمتها الاستبعاد الثقافي الذي يقول روبين بأنني أجادل بأنه يختلف عن استبعاد مجموعة من الأقليات

العرقية والذي هو واحد ذو أهمية حاسمة في أوتيروا نيوزيلندا (Aotearoa / New Zealand) (بيس، 2019، صفحة 129)

الاستبعاد والحقوق والمواطنة:

توجد روابط واضحة بين مفهوم الاستبعاد الاجتماعي ونهج التنمية القائم على الحقوق. يمكن أن يساعد تحليل الاستبعاد الاجتماعي في تحديد المجموعات المحرومة من الوصول إلى حقوقها، والجهات الفاعلة أو المنظمات التي تمنع وصولها. يعتبر تحليل الاستبعاد الاجتماعي مفيداً حتى عندما لا تكون الحقوق مدرجة في جدول الأعمال، لأنه يمكن أن يساعد في تركيز الانتباه على الأشخاص داخل المجتمع ممن حرموا من الوصول إلى الموارد أو المؤسسات أو عمليات صنع القرار؛ وبالتالي فإن الاستبعاد الاجتماعي يرتبط أيضاً بجدول أعمال التنمية التي تركز على المواطنة والمشاركة والديمقراطية والمساءلة.

يتطرق الاستبعاد الاجتماعي إلى الطبيعة السياسية للحرمان، من حيث أنه يدرس الروابط بين افتقار الناس إلى وضع المواطنة ومستويات الفقر لديهم. تتمحور المواطنة حول القدرة على ممارسة الحقوق الفردية والجماعية؛ ويمكن أن تؤدي التفاوتات في هذه القدرة إلى ظهور هرمية اجتماعية تتكون من مواطنين من الدرجة الأولى والدرجة الثانية. وهذا يعني في كثير من الأحيان؛ أنه ليس كل الأفراد متساوون أمام القانون، وأنهم لا يتمتعون جميعاً بنفس الفرصة للوصول إلى السلع العامة التي توفرها الدولة. يمكن أن تشمل الجوانب السياسية للإقصاء الافتقار إلى الحقوق السياسية، مثل المشاركة السياسية والحق في التنظيم؛ الغربة أو عدم الثقة في العمليات السياسية؛ وغياب حرية التعبير وتكافؤ الفرص.

الاستبعاد على أساس الوضع الاقتصادي:

إن توزيع الموارد وتراكم الثروة هو عملية غير متكافئة تقوم على علاقات القوة وقدرات مختلف المجموعات للضغط من أجل مصالحها والتأثير على أجندة الحكومة واستهداف السياسات الحكومية. ويشير الاس تبعاد الاقتصادي أيضاً إلى استبعاد العمال (كلياً أو جزئياً) من ثلاثة أسواق أساسية: العمالة والائتمان والتأمين. ويسلط تطبيق نهج الاستبعاد الاجتماعي على أسواق العمل الضوء على الفروق الحقيقية والمتنامية بين العاملين والعاطلين عن العمل، وبين الاقتصاديات المفتوحة والموجودة تحت الأرض، وبين القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وبينما يلعب هذا الاستبعاد دوراً مهماً في استنساخ عدم المساواة؛ إلا أنه في حد ذاته ناتج عن عدم المساواة، وفي الوصول إلى الموارد، والعمالة، والتعليم، والخدمات العامة. يمكن أن يكون الوضع التعليمي، ولا سيما الأمية، سبباً مهماً للاستبعاد من سوق العمل.

الاستبعاد الاجتماعي القائم على الوضع الاجتماعي والهوية:

غالباً ما يكون الاستبعاد الاجتماعي هو أثر لعملية تمييز أو "التمييز" على أساس الهوية الثقافية والاجتماعية و / أو العنصرية. هذا التمييز يمكن أن يولد عمليات استبعاد قوية. ويمكن أن يكون منهجياً ومتعمداً - ناتجاً عن سياسات مدمجة في المؤسسات الرسمية للدولة، كما هو الحال في نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. ويمكن أيضاً أن تكون العمليات والممارسات التمييزية جزءاً لا يتجزأ من عمل أسواق العمل. على سبيل المثال، تسليط الضوء على الغالبية الأصلية للطوارق في شمال النيجر. ولا يمثل الطوارق سوى واحد في المائة (1%) من موظفي الإدارة العليا؛ وخمسة عشرة في المائة (15%) من العمال والموظفين في صناعة تعدين اليورانيوم، التي تلوث أراضيهم التقليدية وتعرض سبل معيشتهم للخطر. ويمكن أيضاً تعزيز العمليات التمييزية بالدين والتقاليد والممارسات الثقافية - كما يتضح من النظام الطبقي الهندي - والمتمثلة في المواقف الاجتماعية المهيمنة والسلوكيات والممارسات الضارة. تتضافر أسباب وتجارب أشكال الاستبعاد المختلفة أيضاً في التقاطعات المعقدة، حيث يتم تشكيل مواقف الأشخاص حسب وضعهم بالنسبة للأبعاد المتعددة التي تمت مناقشتها. يمكن أن يكون هذا في وضع غير مواتٍ في أحد الجوانب (مثل النساء فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي) ولكن يتمتع بميزة أخرى (مثل الطبقة العليا).

الاستبعاد القائم على أساس العوامل المكانية:

تشمل التفاوتات المكانية التباينات بين المناطق الريفية والحضرية، وكذلك بين المناطق المحظوظة جغرافياً والمحرومة. قد ينشأ الحرمان المكاني عن بعد الموقع الذي يجعل من الصعب مادياً على سكانه المشاركة في العمليات الاجتماعية الاقتصادية الأوسع. أو قد تعمل من خلال الفصل بين البيئات الحضرية و "الثقافات الفرعية" للعنف والإجرام واعتماد المخدرات والبؤس، والتي غالباً ما يمكن أن تميز الأحياء الفقيرة في المدن والأحياء المستبعدة في بعض الحالات.

لا يمكن فصل البعد المكاني للاستبعاد كلياً عن أبعاد مورده وهويته نظراً لأنه عادة ما تكون مجموعات مهمشة ثقافياً واقتصادياً تسكن مساحات محرومة فعلياً. غالباً ما تتركز الأنشطة ذات الأهمية الاقتصادية والسياسية في المراكز الحضرية. كما تستفيد هذه المراكز من التدفق المستمر للموارد المادية والمالية والبشرية الجديدة من الأطراف. يمكن أن تكون سياسات الحكومة متحيزة تجاه هذه المناطق ونتيجة لذلك؛ التسرب المستمر للموارد إلى المناطق الوسطى، في حين كثيراً ما تواجه المناطق المحيطة صعوبة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

الاستبعاد القائم على أساس الهجرة:

لا يستفيد المهاجرين من الريف إلى الحضر، على سبيل المثال، في الغالب من نفس الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يتمتع بها المواطنون المدنيون الآخرون. وغالباً ما يجدون أنفسهم في وظائف غير آمنة أو منخفضة الأجر، أو يصبحون مكرّين في مناطق مستضعفة مثل الأحياء الفقيرة والمساكن المحرومة مع مستويات عالية من الإجرام والعنف.

ويمكن أن تؤثر ظروف مماثلة في بعض الأحيان على المهاجرين الأجانب أو جماعات اللاجئين؛ مما يؤدي إلى عدم الثقة والاستياء المتبادل. يمكن أن تزيد توترات "مضيف" المهاجرين من خلال تصورات أخرى دينية أو عرقية من حدة الانقسامات الاجتماعية وربما تساهم في الصراع.

عندما تميز السياسة بشكل مباشر أو غير مباشر ضد المهاجرين والمهاجرين- من خلال، على سبيل المثال، استهداف المهاجرين من قبل سلطات إنفاذ القانون في الحالة الأولى، أو عدم تقديم مساعدة لغوية للمهاجرين الأجانب في الحالة الثانية- قد تصبح هذه العملية دورية، إن الاستبعاد الهيكلي للمهاجرين الذي يؤدي إلى انخفاض التحصيل العلمي، وانخفاض العمالة، والتعرض للجريمة، والتوترات الاجتماعية المترتبة على ذلك. يثير مخاوف من حيث أنه يشكل تهديدا للاستقرار (khan و Mcaslan، 2015)

- الاستبعاد والفقر وعدم المساواة:

لقد برز مصطلح الاستبعاد الاجتماعي نسبيا في المناقشات الشمالية عن الفقر وعدم المساواة والعدالة، ولكن كيف تم تحويل هذا المفهوم إلى الجنوب، حيث أن الفقر هو ظاهرة "جماهيرية". ويمكن القول أن عمليات الاستبعاد لا تقتصر على المستويات الدنيا في السلم الهرمي الاجتماعي؛ بل يمكن أن تحدث في المستويات المختلفة. إن التمييز والحرمان والتميز يمكن أن تكون تجارب بصرف النظر عن الفقر وبالتالي؛ فإن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي يمكن أن يلعب دور هام في فهم العمليات الاجتماعية مثل الصراع (khan و Mcaslan، 2015)

ومن مواضيع النقاش الرئيسية ما يتناول مدى صحة اعتبار الفقر عنصرا من عناصر الاستبعاد الاجتماعي أو مسألة لا تمت بصلة إلى هذه الظاهرة. وقد كان "لامارتيا سين" الحائز على جائزة نوبل مساهمة قيمة في هذا النقاش، حيث يرى أن نموذج الاستبعاد الاجتماعي يركز بشكل واضح على وجود علاقة عميقة بين الاستبعاد والحرمان، إذ يميز في الأهمية بين الاستبعاد والحرمان في حد ذاته، ويرى في الإقصاء ليس بالسبب الضروري للفقر؛ بل هو من العوامل التي قد تؤدي إليه، كما يتناول مفهوم الاستبعاد التلقائي والاستبعاد المفتعل، فالأول على سبيل المثال يحدث عندما تدفع أزمة اقتصادية بأعداد من السكان إلى خارج سوق العمل، والثاني يحدث عندما ينكر على المهاجرين الحق في المواطنة وفي المشاركة السياسية الكاملة.

فليس الفقر دائما هو السبب الرئيسي للإقصاء من المشاركة والحرمان من الفرص، وعدم الحصول على الخدمات؛ لذلك لا تكون الاستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى الحد من الفقر والتي تعالج الحاجات الإنمائية دائما وسيلة كافية لمعالجة الأسباب الرئيسية للإقصاء وأوجه التحيز المؤسسي والاجتماعي التي تضع بعض الفئات في وضع على هامش المجتمع. وهكذا يعتبر الإدماج الاجتماعي جهبا تشترك فيه الدولة والجهات الإنمائية الفاعلة لمواجهة أثر الإقصاء الاجتماعي عبر الأجيال. فاستراتيجيات الإدماج الاجتماعي

هي عملية تهدف إلى إشراك العناصر المستبعدة في المجتمع في عملية تمكين ذاتي تؤدي بهم إلى مزيد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية وإلى تحسين نوعية حياتهم.

وحالة عدم الإنصاف وعدم المساواة التي يسببها الاستبعاد الاجتماعي تضعف أثر النمو الاقتصادي في الحد من الفقر، والنمو الاقتصادي للمجتمع بأسره يتباطأ عندما يضم هذا المجتمع مناطق جغرافية تشكل جيوباً للفقر أو فئات سكانية عاجزة عن المشاركة في النمو الاقتصادي والاستفادة من الازدهار أسوة بالشرائح الأخرى ولتحقيق التنمية المنصفة، لا بد من تحديد الأسباب الثقافية والجذرية التي تؤدي إلى استمرار حالات عدم الإنصاف (المتحدة، 2009، الصفحات 3-4)

يركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي على من يجري استبعادهم ومن الذين يستبعدون ولماذا؟ فالاستبعاد الاجتماعي يمكن أن يكون نتيجة للتمييز المتعمد أو الاستغلال أو كمحاولة لحماية الامتياز. ولكن علينا أن نتساءل عن ما هي الديناميات الواسعة التي تخلق وتحمل الفقر وعدم المساواة؟ (khan و Mcaslan، 2015)

تكشف بعض الدراسات على أن هناك ميل نحو تهميش الفقراء بوسائل خفية كانت أو معلنة؛ بل توجد معوقات تكبح من أي جهد لتغيير أوضاعهم، فالسياسات التي تستهدف مساعدة الفقراء تختطف في بداية طريقها، لتحول ويستفاد منها أصحاب القوة والنفوذ، ويبدو أن هذا الموقف يكمن في بناء القوة خاصة إذا ما تم تحليل المقولة "سهولة أو صعوبة الوصول إلى ما نطمح ونريد". وتجاوزات استخدام السلطة والمحسوبية والانتماءات القبلية، والانحياز الجهوي... (توهامي، قيرة، و دليمي، 2004، صفحة 22)

إن قوة العلاقات - دائماً- تدعم وتكرس عدم المساواة والفقر في المجتمعات، ويفترض أن فهم ومعالجة علاقات السلطة (القوة) السلبية هي ضرورة لبناء القدرات وضمان بأن الجماعات المحرومة والأفراد تسعى لتحقيق أفضل الموجودات والفرص التي تمتلكها. ولكن كيف تكتنز الفرص وكيف ترتبط بالاستبعاد الاجتماعي؟ يستخدم "تيلي" أمثلة عن سلسلة الهجرة لتوضيح كيف تنتظم جماعات معينة لاكتناز الفرص وتستبعد آخريين من مهن معينة ومن القطاعات التجارية. في حين أن اكتناز الفرص لا يؤدي بالضرورة إلى تكاليف اقصادية في المجتمع؛ إنها آلية ممكنة من عدم المساواة الفئوية، ولكن مصاحبتها جنباً إلى جنب مع الاستغلال قد تخلق فروقا مدمرة في الفرص والمكافئات وسط الجماعات في المجتمع.

ويمكن أن يكون الاستبعاد الاجتماعي مخرجات للعملية التاريخية التي تستبعد بشدة جماعات معينة، وتشير عدم المساواة"/الفقر المدقع إلى تفشي عدم المساواة في الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تجتمع وتستمر مع مرور الوقت للحفاظ على الناس الفقراء.

وهناك عمليتان هامتان أخريتين للاستبعاد الاجتماعي "othering" وهي العملية التي من خلالها تعرف الجماعة المهيمنة داخل حيز جماعة تابعة، ويتم ذلك من خلال ابتكار التسميات والفئات والأفكار حول

ما يميز الناس في هذه الفئات. أما brodering وهي عادة ما ترافق othering وتتطلب المحافظة على الحدود المكانية والرمزية...هذه الحدود تمنع الناس من الوصول المنصف للوظائف والخدمات والفضاءات السياسية. ولكن ما هي العمليات الأساسية التي تساهم في عدم المساواة ؟ يفحص "gyben" العمليات الأربع الرئيسية: العمليات النوعية التي تعرض إطار "الفاعل الموجه" كيف يمكن الحفاظ على عدم المساواة وتحويلها، هذه العمليات هي othering والتشيع، والمحافظة على الحدود المكانية والرمزية، وإدارة العاطفة، وتكيف التابع التي تتطلب إستراتيجية الحكم الذاتي لأجل الحماية (khan و Mcaslan، 2015).

10- نتائج البحث:

لقد تم الانطلاق من إشكالية للبحث ضمت مجموعة من الأسئلة، كما تم تحديد مجموعة من الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها؛ ومن خلال البحث تم الوصول إلى مجموعة من النتائج التي سيتم هيكلتها وفق النحو الآتي:

- من حيث المفهوم: ارتبط مفهوم الاستبعاد الاجتماعي في فرنسا والاتحاد الأوروبي في البداية كما اتضح بالفقر، وكانت مبادرات مكافحة الفقر مقترنة بمبادرات التوظيف؛ وبالتالي استبعدت برامج مكافحة الفقر من التأمين ممن لا يحظون بفرصة ممارسة العمل الرسمي، ثم تطور المفهوم ليشمل جميع المحرمن كليا أو جزئيا، وجاء هذا التطور نتيجة عدم الرضا على مقاربات الفقر.

- الميزة التي يقدمها مفهوم الاستبعاد الاجتماعي كعملية: ١ كان الاستبعاد متعدد العمليات والأبعاد؛ فإنه يعد بمثابة إطارا لفهم العديد من الظواهر، فهو يركز على العمليات والعلاقات ويتمم مفهوم عدم المساواة التي يتم تصورها بأنها قيودا توضع على الفرص. ومع ذلك؛ يمكن لهذا التركيز على القيود البنائية أن يتجاهل الجهات الفاعلة التي تبني هذه الهياكل وتحويلها باستمرار. ومن ثم؛ فمنظور الاستبعاد الاجتماعي، حسب البعض، مفيد لأنه يقدم نموذج "الفاعل الموجه" الذي يسمح بتحديد ومواجهة قضايا مثل السلطة والقوة؛ وبذلك يضع مساهمة قيمة في فهم التهميش والحرمان والتمييز والسيطرة والاستغلال والقوة والصراع والثورة والحركات الاحتجاجية؛ ويمكن لكل هذه الظواهر أن تحدث في غياب الفقر الذي اقترن به في البداية. كما يساهم في تقديم معلومات تحليلية عن التقسيم الطبقي والفصل والتبعية في سياق عدم المساواة.

إن النظر للاستبعاد الاجتماعي كعملية بنائية ومؤسسية تركز التعطيل والخيبة والمنع بشكل ممنهج ومنظم وبحضور الرغبة والإرادة من الأصل؛ يكشف عن المكون الأخلاقي للاستبعاد بسبب انتهاك حقوق الآخرين والحرمان المنتظم لهم من الاستحقاقات وفق شروط متساوية في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

وتوجد العديد من الاتجاهات والممارسات التي تنتج الاستبعاد، ويمكن أن يكون ذلك واعيا أو غير واعيا، مقصودا أو غير مقصود، صريحا أو ضمنيا (غير رسمي) منها: هيمنة قيم ومعتقدات وطقوس

وإجراءات مؤسسية باستمرار لمصلحة جماعة على حساب جماعة أخرى بدون قرارات واعية، أو من خلال حصول جماعة معينة على قدر كبير من المكافئات والامتيازات وتقييد الآخرين من الوصول إليها، أو من خلال التمييز في القوانين والبرامج وتحديد مواقع الناس على أساس الوراثة، وأخيرا اتساع الفجوة بين القوانين وتنفيذها وإضفاء الطابع الرسمي على العديد من أشكال التمييز.

- **أبعاد الاستبعاد:** لقد كشف البحث عن الأبعاد المتفاعلة والمتداخلة للاستبعاد الاجتماعية كونه عملية حيوية دينامية معقدة ومنه:

الاستبعاد السياسي: حيث ينظر للدولة بوصفها وكالة غير محايدة؛ إذ هي وسيلة للفئات المهيمنة. وفي هذه الحالة يفتقر الناس إلى وضع المواطنة، وتتمحور المواطنة في القدرة على ممارسة الحقوق الفردية والجماعية؛ ويؤدي التفاوت في هذه القدرة إلى ظهور هرمية اجتماعية يكون فيها الأفراد غير متساوون أمام القانون، وليست لهم نفس الفرص والصوت السياسي. وأحيانا تحافظ تلك الجماعات المهيمنة على حدود مكانية ورمزية خاصة بها يحرم من خلال أفرادا وجماعات من المشاركة حتى وإن رغبت في المشاركة، هذا إن لم تنكر عليهم حقوقهم السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية...

الاستبعاد الاقتصادي: ويكون فيه توزيع الثروة عملية غير متكافئة تقوم على علاقات القوة وقدرة جماعات معينة في الضغط من أجل مصالحها والتأثير على أجندة الحكومة، ومنع الآخرين من إلى أسواق العمل والمشاركة فيها ويحدث ذلك بأشكال متعددة.

الاستبعاد الثقافي: يقتضي في هذا الجانب ضرورة الحفاظ على القيم المتنوعة والأعراف وأساليب العيش، وقد ينتج الاستبعاد هنا عن سياسات مدمجة في مؤسسات الدولة كما تحدث أيضا في سوق العمل.

الاستبعاد المكاني: بسبب الجغرافيا والمكان؛ كثيرا ما تعاني مناطق معينة من الحرمان والتمييز، والخدمات غير الكافية، وسوء المسكن، والصوت السياسي الضعيف، ونقص الموارد والخدمات، والعلاقات الضعيفة والفقيرة. وأحيانا قد تستثنى تلك المناطق حتى من جدول أعمال التنمية. لذا يظهر التفاوت بشكل واضح بين المناطق الريفية والحضرية، حيث تحظى المراكز الحضرية بتركز النشاطات الاقتصادية ذات الأهمية بها، كما تستفيد من التدفق المستمر للموارد والخدمات ورؤوس الأموال. وقد كشف البحث عن نوع آخر من الاستبعاد هو الاستبعاد بسبب الهجرة، حيث يعمل المهاجرون في وظائف غير آمنة ويتقاضون أجورا زهيدة، كما تزيد التوترات بينهم وبين البلد المضيف لأسباب عديدة تتعلق باللغة والدين والانتماء من حدة الانقسام وتؤدي إلى الصراع.

- **ممن يستبعد الناس؟** يستبعد الأفراد والجماعات والمجتمع من: برامج الفقر، من التعليم، الصحة، الخدمات، من الاحترام، من المواطنة، مكان العيش، السكن، العمل، المشاركة المدنية، المشاركة الديمقراطية، الحقوق، الفرص، الموارد والخدمات والسلع، سوق العمل، من التنمية.

- بسبب ماذا يحدث الاستبعاد؟ يحدث الاستبعاد بسبب عدم وجود عمل رسمي، العضوية، الانتماء لجماعات معينة، الطبقة، العرق والسلالة، الجندر، العمر، الجغرافيا، الدين، التوجه الجنسي والطائفي، التمييز، مكان العيش، بسبب فيروس نقص المناعة البشرية، فقدان القدرة والقوة، عدم المساواة، عدم تكافؤ الفرص.

- من هم المستبعدين اجتماعيا؟ المستبعد اجتماعيا قد يكون المعوق جسديا وعقليا، وأولئك الذين كانوا راغبين في الانتحار، كبار السن (العجزة)، الأطفال المعتدى عليهم، مدمنو المخدرات، الجانحون، الأهل الوحيدون (وبشكل رئيسي الأمهات الوحيدات)، العوائل المتعددة المشكلات، المهمشون، الانطوائيون، وغير المتكيفون اجتماعيا، المسنين، الشباب، الطفولة، المثليين، ذوي الإعاقة...

6- آثار الاستبعاد: يؤثر الاستبعاد على الناس بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة وقد يأخذ وقتا حتى يظهر الأثر والتمييز، ومن آثاره: المساس بحقوق الفرد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ضعف القدرة في الحصول على الموارد، يعيق من المشاركة الاجتماعية للفرد وفي الحماية الاجتماعية والاندماج، حدوث التشظي الاجتماعي وتمزقات اجتماعية في العلاقات، يخلق أزمة في التضامن الاجتماعي، كسر الروابط الاجتماعية والعائلية وفقدان الهوية والهدف..

وفي الأخير يمكن التمييز بين نوعين من الاستبعاد الاجتماعي الأول السلبي والذي يأتي من خلال عمليات اجتماعية ولا توجد محاولة متعمدة له مثل تفاقم البطالة بسبب الاقتصاد الراكد وظروف الاقتصاد الكلي التي لا تكون قد وضعت لجلب تلك النتيجة. والاستبعاد الايجابي النشط والفعال والذي يكون بسبب سياسة متعمدة تهدف إلى تحقيق نتيجة معينة كعدم حصول الأقليات والمهاجرين بمكانة مرموقة.

المراجع باللغة العربية

- (1) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي(2009). متابعة قضايا ذات أولوية في مجال التنمية الاجتماعية في منطقة الإسكوا الإدماج الاجتماعي، الدورة السابعة 26- 27 تشرين الأول/أكتوبر، بيروت : الأمم المتحدة.
- (2) د/ إبراهيم توهامي وآخرين(2004): التهميش والعنف الحضري سلسلة الدراسات الحضرية، قسنطينة، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر.
- (3) محمد عبد الكريم الحوراني (2012): " الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية، محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية(الجامعة الأردنية، المجلد 5، العدد2، 2012). تم استرجاعه بتاريخ 2019/07/03 الساعة 15.21 من الموقع:

(4) <https://journals.ju.edu.jo/JSS/article/download/3292/5268>

- (5) روبين بيس (2015)، "الاستبعاد الاجتماعي المفهوم يحتاج إلى تعريف"، ترجمة: مازن مرسل محمد، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد14، المجلد الرابع- خريف 2015.. تم استرجاعه بتاريخ 2019/07/03 على الساعة 15.00، من الموقع:

<https://omran.dohainstitute.org/ar/Documents/issuepdf/Omran14-2015.pdf> (6

المراجع باللغة الانجليزية:

- 1) Khan, S., Combaz, E. & McAslan Fraser, E. (2015). Social exclusion: topic guide. Revised edition. Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham.
- 2) <https://gsdrc.org/wp-content/uploads/2015/08/SocialExclusion.pdf>
- http://en.wikipedia.org/wiki/Social_exclusion6
- 3) Amartya Sen(2015), social exclusion: concept. application. And scrutiny. Office of Environment and Social Development . Asian Development Bank June. P14-15
- https://www.qeh.ox.ac.uk/sites/www.odid.ox.ac.uk/files/www3_docs/qeh